12

الوفد الدائم لجمهورية مصر العربية في جنيف

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة عشر لمجموعة عمل المراجعات الدورية الشاملة

جلسة مراجعة الجمهورية اليمنية

بيان جمهورية مصر العربية

يلقيه السيد السفير د. وليد محمود عبد الناصر

مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة

والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

(جنيف في ٢٩ يناير ٢٠١٤)

رجاء المراجعة عند الالقاء

السيد الرئيس،

يرحب بداية وفد بلادي بالوفد الموقر للجمهورية اليمنية برئاسة السيدة الدكتورة حورية مشهور وزيرة حقوق الإنسان، ويود أن يعرب عن اعتزازه بإلقاء هذا البيان خلال جلسة المراجعة الدورية الشاملة لليمن وهي المراجعة الأولى لملفه لحقوق الإنسان في أعقاب الثورة التي جسدت نضال الشعب اليمني الشقيق من أجل حرياته وحقوقه الأساسية وهو الشعب الذي تربطه بالشعب المصري أواصر تاريخية عميقة من الأخوة والصداقة.

السيد الرئيس،

لقد اطلعنا باهتمام كبير على التقرير الوطني لليمن، ونود أن نسجل في هذا الصدد تقديرنا للجهود المخلصة التي تبذلها السلطات اليمنية من أجل إحداث تطوير هيكلي في المنظومة المؤسسية لحقوق الإنسان في اليمن، خاصة في المجالين التشريعي والقضائي بهدف إقرار القوانين واللوائح الضامنة للحقوق والحريات الأساسية.

وقد جاء التقرير انعكاسا صادقا لهذا الجهد، ونود أن نثمن هنا على وجه الخصوص النهج المنفتح في التعامل مع الهياكل الدولية لحقوق الإنسان على مدى العامين الأخيرين، إضافة إلى الجهد الملحوظ في مجال العمل على الارتقاء بحقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يعكس التقرير أيضا التحديات والصعوبات التي يواجهها اليمن وعلى رأسها التصدي لخطر الإرهاب، واستمرار تدفق اللاجئين من منطقة القرن الأفريقي وما يؤدي إليه ذلك من أعباء إضافية على الاقتصاد اليمني، إضافة لمحدودية الموارد المتاحة لتمويل البرامج والمشروعات في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ونود الاستماع في هذا الصدد إلى شرح إضافي من الوفد اليمني حول خطط وبرامج الحكومة لمواجهة أثر هذه الصعاب على العملية التنموية.

ختامًا، يود وفد مصر التقدم بالتوصيات التالية لليمن:

١. استمرار جهود إصلاح قطاع التعليم والحد من الأمية خاصة بين الإناث.
٢. العمل على تعزيز التعاون بين اليمن والمنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان وعلى رأسها الأمم المتحدة، مع الانفتاح على التواصل مع ممثلي المجتمع المدني المحلي والدولي.
٣. الاستمرار في تعزيز منظومة حقوق الإنسان وفقا للمبادئ المتعارف عليها عالميا، ورفض محاولات فرض القيم الخارجة عن الإطار القانوني المتفق عليه.

شكرا السيد الرئيس.